

موقف النحاة من القراءات الشاذة، ونظائرها من كلام العرب (دراسة وصفية لنماذج مختارة)

أ. محمد مصطفى هروس (*)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

وبعد:

فإن من مصادر التقعيد النحوي القراءات القرآنية متواترها وشاذها؛ لذلك حظيت باهتمام العلماء قديمهم وحديثهم، فألفوا فيها كتباً، تهتم بدراسة الجوانب اللغوية فيها وبغيرها، ولأن القراءات تندرج تحتها مسائل خلافية، للنحاة فيها آراء واختيارات، مبنوثة في كتب النحو، ومعززة بشواهد من الكلام العربي الفصيح، آثرت اختيار نماذج من القراءات الشاذة؛ لدراستها دراسة نحوية، مصادرها آراء النحاة وترجيحاتهم، وموقفهم منها ومما يشبهها.

وقد ارتأيت -قبل عرض النماذج المختارة- البدء بذكر تعريف للقراءات الشاذة في اللغة والاصطلاح، وسأذيل البحث بخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع.

أولاً: تعريف القراءات الشاذة:

القراءات لغة: جمع قراءة، وفعله: قرأ يقرأ، ويجوز: يقرأ، وله مصدران آخران هما: قرءاً، وقرآناً، ومعناه: الجمع والضم، وسمي القرآن قرآناً؛ لأنه يجمع السور ويضمها⁽¹⁾.
الشذوذ لغة: مصدر، فعله: شذَّ يشذُّ ويشذُّ، ومعناه: الانفراد، والشاذ هو ما انفرد عن الجمهور وندر، ولفعل مصدر آخر هو: شذَّ⁽²⁾.

تعريف القراءات الشاذة في الاصطلاح:

هي كل قراءة فقدت ركناً من أركان القراءة المتواترة.

(*) عضو هيئة تدريس بكلية التربية - جامعة مصراتة.

(1) ينظر: الصحاح 64/1، واللسان 128/1.

(2) ينظر: الصحاح 556/2، واللسان 494/3، 495.

ولكي نفهم التعريف يجدر بنا ذكر حدّ للقراءة المتواترة، قال ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها هذه هي القراءة المتواترة المقطوع بها»⁽¹⁾.
من خلال تعريف ابن الجزري ندرك أن القراءة المتواترة هي ما اجتمع فيها ثلاثة أمور:

1- موافقة العربية.

2- موافقة أحد المصاحف العثمانية.

3- تواتر النقل.

«فإن اختلت هذه الأركان الثلاثة أطلق على القراءة أنها شاذة»⁽²⁾.

ثانياً: النماذج المختارة:

النموذج الأول:

قارئ قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُ الذِّينَ كَفَرُوا﴾⁽³⁾ بحذف نون مضارع «كان»، فوصف النحاة القراءة بأنها شاذة⁽⁴⁾، ولا ذكر لها في المصادر التي تهتم بنسبة القراءات الشاذة كالتفاسير ونحوها. وأصل «يك» يكون، حذفت الضمة للجزم، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون؛ تخفيفاً⁽⁵⁾، وسوّغه كثرة الاستعمال، وشبه النون للواو والياء الساكنتين، إذا كانتا لامين⁽⁶⁾. قال أبو علي: «إنما تحذف النون من «يكن» في مثل: لم يك، بمشابهته الياء والواو في السكون وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكنتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون»⁽⁷⁾. وعدّ ابن جني حذفها قببجاً، جاء في (سر صناعة الإعراب): «وحذف النون من «يكن» أقبح من حذف التنوين، ونون التثنية والجمع؛ لأن النون في «يكن» أصل وهي لام الفعل»⁽⁸⁾.

(1) منجد المقرئين، ص 23.

(2) المرشد الوجيز، ص 172.

(3) سورة البينة: 1.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل 1/299، وشرح الأشموني 1/349.

(5) ينظر: شرح قطر الندى، ص 138.

(6) ينظر: المسائل العضديات، ص 123، وهم الموامع 2/108.

(7) التعليقة على كتاب سيبويه 5/117.

(8) 2/193.

ويرى ابن عقيل أن حذفها شاذ؛ لأن القياس - بعد حذف الواو لالتقاء الساكنين - يقتضي ألا يحذف من الفعل شيء آخر⁽¹⁾، وإلى ذلك ذهب أبو حيان معللاً لمذهبه بقوله: «وحذف النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة»⁽²⁾.

ومع ذلك فالحذف جائز عند النحاة، لا لازم، سواء أكانت «كان» تامة أم ناقصة، بشرط أن تكون «كان» فعلاً مضارعاً مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب، وغير موقوف عليه، ولم يقع بعد نونه ساكن⁽³⁾، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾⁽⁴⁾، فإن كان الفعل غير مجزوم، أو كانت علامة جزمه غير السكون، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾⁽⁵⁾، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾⁽⁶⁾، فالحذف غير جائز في الأولى، لانتفاء الجزم، وفي الثانية، لأن جزمه بحذف النون، وكذلك إذا اتصل به ضمير نصب؛ لأنه يردّ الأشياء إلى أصولها⁽⁷⁾، كقول الشاعر⁽⁸⁾:

فإن لا يَكُنْهَا أو تُكُنْه فإنه أخوها عَدَّتْه أمّه بلبانها

ولا يجوز الحذف أيضاً في حالة الوقف، بل ترد النون؛ لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب همزة الوصل، قال ابن هشام: «... لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقوله: «عه»، و «لم يعه»، و «لم يك» بمنزلة «لم يع»؛ فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن»⁽⁹⁾.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 299/1.

(2) التذييل والتكميل 236/4.

(3) ينظر: أوضح المسالك 268/1، 269.

(4) سورة النحل: 127.

(5) سورة البقرة: 67.

(6) سورة الإسراء: 25.

(7) ينظر: المقاصد الشافية 123/1.

(8) البيت من الطويل، قائله: أبو الأسود الدؤلي، ينظر: منحة الواهب العلمية بمماش الكواكب الدرية 218/1.

(9) شرح قطر الندى، ص 139.

وأما إذا وقع بعد النون ساكن فالحذف غير جائز عند أكثر النحاة؛ لأنها ستتحرك عندئذ، وهذا يُضعف شبهها بحروف العلة، قال ابن السراج: «... ولا يقولون: لم يك الرجل، لأنها في موضع تحريك فيه»⁽¹⁾، وقال أبو علي: «... وإذا تحركت (يقصد النون) بعد شبهها من الواو والياء»⁽²⁾.
وخالف النحاة يونس⁽³⁾ الذي أجاز حذفها، وإن وقع بعدها ساكن⁽⁴⁾، محتجاً بأن حركتها -حينئذ- عارضة؛ بسبب التقاء الساكنين، والحركة العارضة -عنده- لا تقوّي الحرف ولا تحصّنه من الحذف⁽⁵⁾، وتمسّكا بقول الشاعر⁽⁶⁾:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم
وبقول غيره⁽⁷⁾:

لم يك الحق على أن هاجه رسم دار قد تعفّى بالسرر
وبقول غيره⁽⁸⁾:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عن عقد التمام
وحمل مانعو الحذف الأبيات السابقة على الضرورة⁽⁹⁾، ولم يسلم لهم ابن مالك بذلك، وصرّح بموافقتهم ليونس، معللاً لاختياره مذهبه بقوله: «فإن ولي النون ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس ويقول أفول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وتقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى»⁽¹⁰⁾ وأنكر حمل الأبيات على الضرورة؛ لإمكانية أن يقال

(1) الأصول في النحو 383/2.

(2) التعليقة على كتاب سيبويه 117/5.

(3) هذا ما ذكره أكثر النحاة، ولم يخالفهم إلا ابن هشام الذي نسب جواز الحذف في مثل هذه الحالة إلى الكوفيين أيضا. ينظر: تخلص الشواهد ص 268.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم، ص 143، وتوضيح المقاصد 504/1.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 260/1، وعدة السالك بمامش أوضح المسالك 273/1.

(6) البيت من الطويل، قائله: الخنجر بن صخر الأسدي، ينظر: سر صناعة الإعراب 195/2، والمقاصد النحوية 617/2، وشرح التصريح على التوضيح 260/1.

(7) البيت من بحر الرمل، قائله: حسيل بن عرفطة، ينظر: النوادر، ص 295، 296.

(8) البيت من الطويل، قائله: مجهول، ينظر: تعليق الفرائد 236/3.

(9) ينظر: أوضح المسالك، 271/1، وشرح الأشموني 251/1.

(10) شرح التسهيل لابن مالك 366/1.

—عنده— في البيت الأول: فإن تكن المرأة أخفت وسامة، وفي الثاني: لم يكن حق على أن هاجه، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى⁽¹⁾.

وعدّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا ضرورة في الأبيات غير صحيح؛ لأنه ما من ضرورة في الشعر إلا ويمكن تغييرها، ونظم شيء مكانها، واستبعد أن تكون علة الحذف التخفيف، وإنما علته كثرة الاستعمال، وشبه هذه النون بحروف العلة⁽²⁾.

ومن خلال العرض السابق لآراء النحاة في هذه المسألة يتضح لنا أن حذف النون من مضارع «كان» عند ملاقاتها ساكنًا غير جائز إلا عند يونس وابن مالك، ولا أرى مانعًا من الأخذ بمذهبهما؛ لأن الشواهد تؤيده، ولأن بعض المحدثين يرى أنه الأنسب⁽³⁾.

النموذج الثاني:

فَرِيٌّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾⁽⁴⁾، و﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁽⁵⁾ بالرفع على تقدير: الذي هو بعوضة، والذي هو أحسن.

نسب ابن جني القراءة الأولى إلى رؤبة بن العجاج⁽⁶⁾، والثانية⁽⁷⁾ إلى يحيى ابن يعمر⁽⁸⁾، ففي الآيتين حذف صدر الصلة غير المستطالة، وهو مرفوع مع غير (أي)، وهو شاذٌّ عند بعضهم⁽⁹⁾؛ لأن المقصود بالصلة الإيضاح والبيان⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: المصدر السابق/366.

(2) ينظر: التذييل والتكميل 238/4.

(3) ينظر: النحو الوافي 588/1، هامش رقم 3.

(4) سورة البقرة: 26.

(5) سورة الأنعام: 154.

(6) ينظر: المحتسب 64/1، ونسبها أبو حيان إلى رؤبة، والضحاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، وقطرب. ينظر: البحر المحيط 198/1.

(7) ينظر: المحتسب 234/1.

(8) هو يحيى بن يعمر العدواني البصري، سمع ابن عباس، وأبا هريرة وغيرهما، وأخذ اللغة والقراءة عرضًا عن أبي الأسود الدؤلي، توفي قبل سنة تسعين. ينظر: معرفة القراء الكبار 67/1.

(9) ينظر: تلخيص الشواهد 160/1، والتذييل والتكميل 108/2.

(10) ينظر: سر صناعة الإعراب 59/2.

- وحذف العائد المرفوع على غير (أي) (1) جازر عند النحاة، إذا توفرت فيه الشروط الآتية:
1. أن يكون العائد مبتدأ مخبراً عنه بمفرد، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ (2)، فإن لم يكن كذلك فالحذف غير جائز، مثل: سافر اللذان نجحاً؛ لأن العائد فاعل (3).
 2. ألا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كالجملة أو شبهها، مثل: جاء الذي هو يحبُّ الخير، أو هو عندك، فهنا أيضاً لا يجوز الحذف؛ لأنه إذا حُذف العائد لم يبقَ عليه دليلٌ، لصلاحيته وقوع ما بعده صلة كاملة (4).
 3. ألا يكون معطوفاً على غيره، مثل: سافر الذي سعيد وهو مجتهدان؛ لأن حذف المعطوف يؤدي إلى بقاء العاطف بدون معطوف (5).
 4. ألا يكون معطوفاً عليه، مثل: جاء الذي هو ومحمود كريمان؛ لأن حذفه يجعل حرف العطف في الصدارة، وليس له معطوف (6) عليه ظاهر، خلافاً للفراء وابن السراج اللذين حذفوا العائد -عندهما- في المثال السابق ونحوه جائز (7).
 5. ألا يكون بعد (لولا)، مثل: حضر الذي لولا هو لخرجت؛ لأن حذفه يؤدي إلى حذف جملة كاملة، فخبر (لولا) - كما هو معلوم - محذوف (8).
 6. ألا يكون محصوراً بأداة حصر، مثل: جاء الذي ما في الدار إلا هو، وإنما في الدار هو (9).
 7. ألا يكون بعد حرف نفي، مثل: جاء الذي ما هو حافظ (10).

(1) لأنه مع (أي) متفق على حذفه، سواء أطالت الصلة أم قصرت.

(2) سورة الزخرف: 84.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم، ص 96، وأوضح المسالك 167/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 208/1، وتوضيح المقاصد 492/1.

(5) ينظر: المطالع السعيدة، ص 168، وحاشية الخضري 150/1.

(6) ينظر: التذليل والتكميل 86/3، والنحو الوابي 395/1.

(7) ينظر: توضيح المقاصد 452/1، وهمع الهوامع 34/1، وشرح الأشموني 221/1.

(8) ينظر: التذليل والتكميل 86/3، والنحو الوابي 395/1.

(9) ينظر: المطالع السعيدة، ص 168، وحاشية الخضري 150/1.

(10) ينظر: المصدر السابق.

8. أن تطول الصلة بذكر شيء يتعلق بها كمعمول الخير، أو نعته، أو غير ذلك، مثل: جاء الذي هو فاعل الخير، يحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به، فتقول: جاء الذي فاعل الخير⁽¹⁾. وهذا الشرط محل خلاف بين النحاة، فالكوفيون يرون الحذف - وإن قصرت الصلة - قياسياً⁽²⁾، فجائز عندهم أن تقول: جاء الذي فاضلٌ، تريد: الذي هو فاضلٌ، واعتمدوا على السماع، مستدلّين بالقراءتين السابقتين، (مَا بَعُوضَةٌ) و (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)، ومستشهدين بقول الشاعر⁽³⁾:
 مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُهُ ... وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
 أراد: لم ينطق بما هو سفهٌ.
 وقول آخر⁽⁴⁾:
 لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيحٌ ... إِلَّا نَفْسُ الْأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَ
 أراد: الذي هو خيرٌ.
 وقول غيرها⁽⁵⁾:
 لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتِيَانِ فِي غَيْرِ الْ... أَيَّامٍ يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَا
 أراد: ينسون ما هو عواقبها.
 قال ابن هشام: "وسُمع حذف العائد على غير (أي) مع عدم طول الصلة، وهو قياس عند الكوفيين، وشاذٌ عند البصريين"⁽⁶⁾.
 والبصريون لا يميزون حذف العائد، إلا إذا طالت الصلة⁽⁷⁾، كما هو ظاهر في قول ابن هشام السابق.

(1) ينظر: حاشية الخضري 150/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 165/1، وأوضح المسالك 168/1، وشرح التصريح على التوضيح 173/1.

(3) البيت من البسيط، قائله: مجهول. ينظر: المقاصد النحوية 412/1.

(4) البيت من البسيط، قائله: غير معروف، وهو بلا نسبة في: شرح الأشموني 219/1، وحاشية الخضري 150/1.

(5) البيت من المنسرح، قائله: عدي بن زيد، ديوانه ص 45، نقلاً عن شرح المفصل، تقديم: إميل يعقوب 392/2.

(6) تلخيص الشواهد ص، 160.

(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 207/1.

"فإن لم تطل الصلة فلا يجوز حذفه إلا في ضرورة، وإن جاء في الكلام شيء منه فشاذاً يُحفظ، ولا يقاس عليه"⁽¹⁾.

قال سيبويه: "واعلم أنه يقبح أن تقول هذا من منطلق إذا جعلت (المنطلق) حشوًا أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت من خير منك، حسن في الوصف والحشو"⁽²⁾.

والنحاة الذين جاؤوا بعد علماء المدرستين مختلفون في وصف الحذف، فابن جني يراه ضعيفاً؛ لأن الصلة وقعت في الكلام للإيضاح والبيان⁽³⁾، ورأه ابن يعيش قبيحاً؛ لحذف ما ليس بفضلة⁽⁴⁾، وعده الرضي قليلاً، وهذا ظاهر من قوله: "...لأن حذف أحد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ: (تماماً على الذي أحسن) أو صفة قليل"⁽⁵⁾.

وعده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ضعيفاً، ولكنه غير ممتنع، حيث قال: "فإن عُدمت الاستطالة ضَعُف الحذف ولم يمتنع"⁽⁶⁾.

وقال عباس حسن: "والأساليب العالية لا تَجْتَح كثيرًا إلى حذف العائد المرفوع؛ فإن جنحت إليه اختارت -في الغالب- طويل الصلة"⁽⁷⁾.

وبعد أن عرفنا آراء النحاة في هذه المسألة أرى الأخذ بمذهب البصريين؛ لأن العائد المرفوع هو أحد شطري الجملة وليس بفضلة، ولأن أغلب النحاة يُضَعِّفون الحذف، ومنهم من يعدّه قليلاً أو قبيحاً.

(1) التذيل والتكميل 86/3.

(2) الكتاب 108/2.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب 59/2.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 65/2.

(5) شرح الرضي على الكافية 135/2.

(6) 296/1.

(7) النحو الوافي 366/1.

النموذج الثالث:

قريء قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾⁽¹⁾، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾⁽²⁾، بنصب (خالصة) و(مطويات)، فنسبت القراءة الأولى إلى ابن عباس وغيره⁽³⁾، ونُسبت الثانية إلى الجحدري⁽⁴⁾ وغيره⁽⁵⁾.

ففي الآيتين الكريمتين وقعت الحال متوسطة بين المخبر عنه والمخبر به، وعاملها المعنوي متأخر فـ(خالصة) عاملها الجار والمجرور (لذكورنا)، و(مطويات) عاملها الجار والمجرور بيمينه، وتقدم الحال على العامل الذي تضمن معنى الفعل دون حروفه⁽⁶⁾، كأسماء الإشارة مثل: تلك هند منطلقاً، وكاف التشبيه مثل: كأنك البدر طالعاً، والجار والمجرور مثل: سعيد في القاعة جالساً، وكالظرف مثل: محمود عندك قاعداً، غير جائز⁽⁷⁾.

قال المبرد: "فإن كان العامل غير فعل، ولكن شيء في معناه لم تتقدم الحال على العامل"⁽⁸⁾، وقال ابن جني: "فإن لم يكن العامل متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه تقول: هذا زيدٌ قائماً، فتنصب (قائماً) على الحال... ولو قلت: قائماً هذا زيدٌ لم يجز؛ لأن هذا لا يتصرف"⁽⁹⁾.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإن له مع الحال ثلاثة أحوال: الأولى: تأخر الحال مثل: زيدٌ في الدار قائماً، وهذا جائز لا إشكال فيه⁽¹⁰⁾.

(1) سورة الأنعام: 139.

(2) سورة الزمر: 67.

(3) قال أبو حيان: "وقرأ ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير أيضاً: خالصة بالنصب". البحر المحيط 4/660.

(4) هو: عاصم بن العجاج البصري، قرأ على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وأخذ عنه سلام أبو المنذر، وجماعة قراءة شاذة، فيها ما يُنكر، توفي سنة سبع وعشرين ومائة، ينظر: ميزان الاعتدال 2/354.

(5) قال أبو حيان: "وقرأ عيسى والجحدري (مطويات) بالنصب على الحال". البحر المحيط 9/221.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل 2/271.

(7) ينظر: الأصول في النحو 1/215، واللمع في العربية، ص 117.

(8) المقتضب 4/170.

(9) اللمع في العربية، ص 117.

(10) ينظر: توضيح المقاصد 2/711.

الثانية: تقدمها على الجملة مثل: جالسًا سعيد في القاعة، وهذا غير جائز⁽¹⁾، إلا إذا كان الحال ظرفًا فإن تقدمه جائز عند ابن برهان، الذي أعرب (هنالك) في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾⁽²⁾ ظرفًا في موضع الحال، والعامل فيه (لله)، وفي قولهم: (فداءً لك أبي وأمي) يجوز أن تكون (فداءً) حالًا عند الأخصف، والعامل فيه (لك)⁽³⁾.

الثالثة: توسطها ولها حالتان:

الأولى: أن تتوسط الحال بين المخبر به المقدم والمخبر عنه المؤخر مثل: في الدار جالسًا سعيدًا، وهذه متفق على جوازها⁽⁴⁾، قال أبو حيان: "لا خلاف في جواز توسط الحال بين العامل الظرف أو حرف الجر وبين المخبر عنه المتأخر، نحو: في الدار عندك زيدٌ، وفي الدار قائمًا زيدٌ"⁽⁵⁾.

الثانية: أن تتوسط الحال بين المسند إليه المتقدم، والمسند المتأخر مثل: سعيد جالسًا في الدار، وهذه فيها مذاهب:

الأول: منع تقديم الحال على عاملها، سواء أكانت صريحة أم غير صريحة، وهذا مذهب جمهور البصريين⁽⁶⁾، قال ناظر الجيش: "ومستند سيبويه أن العامل معنوي فلا يقوى في تقديم معموله عليه، وإذا منعوا أن يتقدم معمول الفعل غير المتصرف، فمعمول المعنى أخرى بالمنع"⁽⁷⁾.

الثاني: جواز تقديمها عند الكوفيين إذا كانت من مضمير مثل: أنت قائمًا في الدار⁽⁸⁾.

الثالث: جواز توسطها إذا كانت ظرفًا أو مجرورًا مثل: زيد من الناس في جماعة، قال أبو حيان: "فإن كان الجامد ظرفًا أو حرف جر مسبوقًا بمخبر عنه جاز على الأصح توسط الحال بقوة إن كان ظرفًا أو حرف جر، ويضعف إن كان غير ذلك"⁽⁹⁾.

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية 753/2، وهمع الهوامع 312/2.

(2) سورة الكهف: 44.

(3) ينظر: حاشية الصبان 271/2.

(4) ينظر: توضيح المقاصد 712/2.

(5) التذييل والتكميل 133/9.

(6) ينظر: المصدر السابق، وشرح الأشموني 24/2-25.

(7) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2303/5.

(8) ينظر: توضيح المقاصد 708/2.

(9) التذييل والتكميل 123/9.

الرابع: جواز توسيطها مطلقًا، سواء أكانت صريحة أو غير صريحة، وهذا مذهب الأخفش⁽¹⁾، ووافقه الكسائي والفرّاء⁽²⁾، وضعّفه ابن مالك إن كانت الحال صريحة، وجعله قويًّا إن كانت ظرفًا أو شبهه⁽³⁾، وعدّه ابن هشام قليلًا⁽⁴⁾.

واستدل المحوِّزون بالقراءتين السابقتين، قال الفرّاء: "وينصب المطويات على الحال أو على القطع والحال أجد" ⁽⁵⁾. ومما يؤيد مذهبهم قول ابن عباس: "نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ - متواريًا بمكة" ⁽⁶⁾. وقول الشاعر ⁽⁷⁾:

بِنَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ ... لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا نَصْرًا
وقول الشاعر ⁽⁸⁾:

رَهْطُ ابْنِ كُوَيْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ ... فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبِيعَةَ بْنِ خُذَارٍ

وخرّج مانعو التوسط بعض ما استدل به الأخفش وغيره، (فمطويات) في الآية الكريمة -عندهم- حال، عاملها صاحبها؛ لأنه متضمن معنى الفعل، فالسموات فيها معنى الفعل؛ لأنها بمعنى السمو، قال أبو حيان: "فقد أجاز النحويون أن يقال: هذا قائمًا زيد، على أن يكون (قائمًا) حالًا من هذا، وعمل في قائم بما فيه من معنى الإشارة" ⁽⁹⁾.

وخرّجوا (بادي ذلة) و (محقبي أدراعهم) على أنهما منصوبان بفعل محذوف، الأول على الدّم، والثاني على المدح ⁽¹⁰⁾.

وبعد هذا الاستقراء أرى الأخذ بمذهب الأخفش ومن وافقه؛ لأن شذوذ القراءة، لا يعني أنها لا يحتج بها في العربية ⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: شرح التسهيل 346/2، وشرح الكافية الشافية 753/2.

(2) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 234/5.

(3) ينظر: شرح التسهيل 346/2.

(4) ينظر: أوضح المسالك 331/2.

(5) معاني القرآن 304/2.

(6) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 234/5.

(7) البيت من الطويل، قائله: مجهول، ينظر: المقاصد النحوية 1137/3.

(8) البيت من الكامل، قائله: النابغة الذبياني، الديوان ص 55.

(9) التذييل والتكميل 123/9.

(10) ينظر: المصدر السابق 123/9.

(11) ينظر: جامع الدروس العربية 102/3.

النموذج الرابع:

فُرى قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽¹⁾، برفع الحين⁽²⁾، فوصف النحاة القراءة بأنها شاذة⁽³⁾، وسبب وصفهم لها اختلافهم في عمل (لات).

ففي عمل (لات) ثلاثة مذاهب⁽⁴⁾:

الأول: إهمالها، والمرفوع بعدها مبتدأ، ف(الحين) في الآية الكريمة مبتدأ حذف خبره، تقديره: ولات حين مناص موجود، وهذا أحد قولي الأخفش⁽⁵⁾، وعلى هذا لا شدوذ في القراءة.

الثاني: أنها تعمل عمل (إن) وهذا منسوب للأخفش أيضاً⁽⁶⁾.

الثالث: أنها تعمل عمل (ليس) وهذا مذهب الجمهور، فأصل (لات) -عندهم- (لا) زيدت عليها التاء؛ ليقوى شبهها ب(ليس)⁽⁷⁾.

قال ابن السراج: "ومما شُبه من الحروف بليس (لات) شبهها بما أهل الحجاز، وذلك مع الحين خاصة"⁽⁸⁾. ولكنها لا تعمل إلا بشرطين⁽⁹⁾:

الأول: أن يكون معمولاً اسمي زمان، نحو: حين، ساعة، أو ان، كقول الشاعر:

عَافِلاً تُعْرِضُ المِيتَةَ لِلْمَرِّ ... ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِيَاءٍ⁽¹⁰⁾

وقول آخر:

نَدِمَ البُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدِمٍ ... والبغِي مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ⁽¹¹⁾

(1) سورة ص: 3.

(2) نسب أبو حيان القراءة إلى أبي السمال. ينظر: البحر المحيط 136/9.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل 319/1، شرح المكودي، ص 64.

(4) ينظر: مغني اللبيب 254/1.

(5) ينظر: الأصول 97/1، توضيح المقاصد 511/1.

(6) ينظر: الجني الداني، ص 488.

(7) ينظر: شرح الأشموني 374/1.

(8) الأصول 96/1.

(9) ينظر: أوضح المسالك 287/1.

(10) البيت من الخفيف، قائله: مجهول. ينظر: المقاصد النحوية 1128/3.

(11) البيت من الكامل، قائله: محمد بن عيسى بن طلحة، ينظر: المقاصد النحوية 668/2.

ويرى الفراء أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين⁽¹⁾، وهذا ظاهر قول سيبويه⁽²⁾، ويرى غيرهما أنها تعمل في لفظ الحين وفيما رادفه، والبيت الأخير يشهد لهم بذلك، قال ابن مالك: "ولم تستعمل (لات) إلا في الحين أو مرادفه مقتصرًا بما على الحين كله"⁽³⁾.

فإن وقع بعدها لفظ غير دالّ على الزمان ك(مُجِير) في قول الشاعر:

هَتَمِي عَلَيكَ لِلْهَفَةِ مِنْ حَائِفٍ ... يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٍ⁽⁴⁾

فهي مهملة لا عمل لها، "وارتفاع (مجير) على الابتداء أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل له مجير"⁽⁵⁾.

وأما قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هَنَّا حَنَّتْ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتْ⁽⁶⁾

فمختلف فيه بين النحاة، فمنهم من حكم عليه بالشذوذ؛ لإعمال (لات) في غير الزمان⁽⁷⁾، وذهب أبو علي إلى أن (لات) في البيت مهملة، و(هَنَّا) في موضع نصب على الظرفية، والمصدر المؤول من أن المقدر، و(حَنَّتْ) في موضع رفع بالابتداء⁽⁸⁾، وذهب ابن عصفور إلى أن (هَنَّا) اسم (لات) و(حَنَّتْ) خبرها، وهذا مردود؛ لإخراجه (هَنَّا) عن الظرفية، وإعماله (لات) في معرفة، كذا ذكر ابن مالك⁽⁹⁾.

الثاني: أن يحذف أحد معموليها، والأكثر حذف الاسم، وعكس ذلك قليل، قال سيبويه: "وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مناص) وهي قليلة"⁽¹⁰⁾. وقال ابن مالك:

وَمَا لِلَّاتِ فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ ... وَحَدَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَالٌ⁽¹¹⁾

(1) ينظر: مغني اللبيب 254/1.

(2) ينظر: الكتاب 57/1.

(3) شرح التسهيل 377/1.

(4) البيت من الكامل، قائله: شمرذل البيهني، وهو من شواهد: المقاصد النحوية 644/2، شرح التصريح 270/1.

(5) أوضح المسالك 289/1.

(6) البيت من الكامل، قائله: شبيب بن جعيل التغلبي، هكذا في: المقاصد النحوية 382/1.

(7) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب 177/1.

(8) ينظر: الجني الداني، ص 489.

(9) ينظر: شرح الكافية الشافية 445/1.

(10) الكتاب 58/1.

(11) ألفية ابن مالك، ص 20.

وقال ابن هشام: "ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين"⁽¹⁾.

هكذا وصف النحاة بقاء الاسم وحذف الخبر بعد (لات) العاملة عمل ليس، مستدلين بالآية الكريمة التي صدر بعضهم حديثه عنها بأنها شاذة⁽²⁾.

النموذج الخامس:

قارئ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلُكُمْ﴾⁽³⁾، برفع (الذين)، ونصب (عباد) على أهما معمولان لـ(إن) النافية العاملة عمل ليس⁽⁴⁾، وإعمال (إن) إعمال ليس للنحاة فيه مذهبان: الأول: الإعمال؛ لثبوته في النثر والنظم فمن ذلك قولهم: (إن ذلك نافعك ولا ضارك)، وقولهم: (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)، وقول الأعرابي: إن قائماً، يريد: إن أنا قائماً⁽⁵⁾، وقول الشاعر: إن هو مستؤلياً على أحدٍ ... إلا على أضعف المجانين⁽⁶⁾

وقول الآخر:

إن المرء مئناً بانقضاء حياته ... ولكن بأن يُبغى عليه فيخذلاً⁽⁷⁾

هذا مذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج والفارسي، وابن جني⁽⁸⁾، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد⁽⁹⁾، فأكد ابن مالك موافقتهم للمجوزين بقوله: "وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال... وصرح أبو العباس المبرد بإعمال (إن) عمل ليس، وتابعه أبو علي وأبو الفتح بن جني"⁽¹⁰⁾.

(1) أوضح المسالك 287/1.

(2) ينظر: شرح الأشموني 374/1.

(3) سورة الأعراف: 194.

(4) نُسبت هذه القراءة إلى سعيد بن جبيرة. ينظر: المحتسب 270/1، البحر المحيط 250/5.

(5) ينظر: الجني الداني، ص 209.

(6) البيت من المنسرح. قائله مجهول، وهو من شواهد: شرح ابن الناظم، ص 152.

(7) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد: شرح الأشموني 369/1.

(8) ينظر: شرح التصريح 271/1.

(9) ينظر: توضيح المقاصد 512/1، شرح الأشموني 368/1.

(10) شرح التسهيل 375/1.

وعلى هذا المذهب حُرِّجت القراءة السابقة، قال المرادي: "وجعل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)"⁽¹⁾.

الثاني: الإهمال؛ لعدم اختصاص (إن)⁽²⁾، وهذا يكثر وجوده في كلام العرب⁽³⁾، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾⁽⁴⁾، وهو مذهب جمهور البصريين، والفراء، وذهب ابن هشام إلى أن إعمالها نادر، وأنه لغة خاصة بأهل العالية⁽⁵⁾، وسبقه ابن الناظم بقوله: "وقد ندر إجراء (إن) النافية مجرى ليس"⁽⁶⁾. وأخيراً أفضل الأخذ بمذهب المجوزين؛ لكثرة النصوص الواردة في إعمال (إن)، وتنوعها، وعدم اقتصارها على النظم، ولتصحيح المتأخرين كالمرادي وأبي حيان الأشموني إعمالها⁽⁷⁾.

(1) توضيح المقاصد 512/1.

(2) ينظر: همع المفومع 116/2.

(3) ينظر: الجني الداني، ص 210.

(4) سورة الملك: 20.

(5) ينظر: أوضح المسالك، 291/1.

(6) شرح ابن الناظم، ص 152.

(7) ينظر: توضيح المقاصد 512/1، شرح الأشموني 368/1.

الخاتمة

المتعارف عليه أن الخاتمة تكون لحوصلة النتائج التي توصل إليها الباحث، وأنا -إذ أُسجّل أهم النتائج- لا أدعي السبق، وإنما هي محاولة أردت بها تذكير الدارسين بأن بعض الموضوعات يمكن إحيائها بصورة أفضل مما قمت به.

وبعد هذه الرحلة مع النحاة وآرائهم، واختياراتهم وتخرجاتهم لنماذج من القراءات الشاذة ونظائرها، توصلت إلى نتائج من أهمها:

- أن ما عُدّ من القراءات شاذاً له نظير من كلام العرب نظماً ونثراً، وأحياناً يكون نظيره من النظم فقط.
- أن وصف النحاة للقراءات يختلف عن وصفهم لنظيرها، فالقراءات -غالباً- لا توصف، وإنما تذكر تالية لما يقعده النحوي، وإن وصفها فإنه يصدر حديثه عنها بأنها شاذة أو نادرة، أو قليلة؛ وأما النظر -فبالإضافة إلى الأوصاف السابقة- فقد يحكم عليه بأنه قبيح.
- أن النحاة يستدلون على آرائهم واختياراتهم، ومذاهبهم بقراءات شاذة؛ لأن شذوذها -عندهم- لا يعني أنها لا يحتج بها في اللغة.
- أن اختلاف النحاة في المذهب لا يعني عدم اتفاقهم على مسائل خلافية.
- أن ما عدّ شاذاً من القراءات ونظيرها، له مجوّزه من العلماء الذين لهم دور في وضع قواعد النحو العربي، كالأخفش ويونس والفراء وغيرهم.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

1. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 3، 1980م.
2. ألفية ابن مالك، تأليف: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، (ت 672هـ)، دار التعاون.
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (ت 761هـ)، بهامشه: غدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
4. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ت. ط 1420هـ.
5. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، (ت 761هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: 1، 1986م.
6. التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: 1.
7. التعليقة على كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي، أبو علي، (ت 377هـ)، تحقيق: د. عوض أحمد القوزري، ط: 1، 1996م.
8. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، (ت 837هـ)، تحقيق: د. محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المفدى، 1983م.
9. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش، (ت 778هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، دار السلام، ط: 1، 1428هـ.
10. جامع الدروس العربية، المؤلف: مصطفى بن محمد بن سليم الغلابي، (ت 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط: 28، 1993م.
11. الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، (ت 749هـ)، المحقق: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1992م.

12. حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط: 1، 2003م.
13. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1997م.
14. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن، شارك في التحقيق: أحمد رشدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2000م.
15. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهد: الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
16. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد، حققه وضبطه، وشرح شواهد: الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
17. شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي، (ت 672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر، ط: 1، 1990م.
18. شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2000م.
19. شرح الرضي على الكافية، تأليف: رضى الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاروننس، 1978م.
20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط: 20، 1980م.
21. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، (ت 761هـ)، بهامشه: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: 11، 1963م، م: السعادة، مصر.
22. شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ عبد العزيز جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور علي الشوملي، دار الكندي، دار الأمل، ط: 1، 2000م.
23. شرح الكافية الشافية، تأليف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط: 1.

24. شرح المفصل، لابن يعيش، (ت 643هـ)، قدم له الدكتور: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2001م.
25. شرح المكودي على الألفية، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، (ت 807هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.
26. الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت، ط: 4، 1987م.
27. كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط: 3، 1983م.
28. لسان العرب، لابن منظور، (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط: 3.
29. المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم النجار، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1999م.
30. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تأليف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، (ت 665هـ)، تحقيق: طيار آلي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975م.
31. المسائل العضديات، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ط: 1، 2011م.
32. المطالع السعيدة، للسيوطي، تحقيق وشرح: الدكتور طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية، 1999م.
33. معاني القرآن، للفراء (ت 207هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2002م.
34. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، (ت 748هـ)، تحقيق: بشار معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ.
35. مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام، بيروت.
36. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت 790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان بن العثيمين، (الجزء الأول)، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة، ط: 1، 2007م.
37. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد ابن موسى العيني، (ت 855هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 2010م.

38. المقتضب، للمبرد، (ت 285هـ)، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة.
39. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، (ت 832هـ)، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة.
40. منحة الواهب العلية (بهامش الكواكب الدرّية)، تأليف: العلامة عبد الله يحيى الشعبي، دار الفكر، ط: 5، 1995م.
41. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط: 1، 1963م.
42. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر.
43. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تلخيص ودراسة الدكتور: محمد ابن عبد القادر أحمد، ط: 1.
44. همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، (ت 911هـ)، تحقيق وشرح الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1987م.